

بالاجتهاد لا بل تقليده بعدم الا ثمر ويخرج ما لو ثبت دخول الليل بغير
اجتهاد فانظر فهو آثم ومقتضاه لزوم الكفار له وليس كذلك لو جاز البنية
فيه وهو يفتي بدخول الليل وهما الي بالشبهة اي بعد ما يخرج ايهما ما ذكر
يقوله ولا كفارة عليه من جاس الا بدليل ما علم وقد اخرج بها ما ذكره بقوله
كما لو جامع على فتن بها الليل لا ويكفي بخارج هذه بقية الا ثم قال
مترخصا ليس بقدر حتى لو لم يتناول الترضع فلا كفارة فتعبر بهم بالترخص
حرمي على الكاتب كما في ثم لم راج وانما قيد الشارع بمترخصا لا بغير قوله
وانما بسبب الزنا لانه اذا لم يتناول الترضع فاشبهه بسبب الزنا واللفظ
بله بنية الترضع فتعبر بهم المشابهة على القول الرابع وعلم مما ذكره انه لا يتصور
فطر المرأة بالجماع من غير ان يبيح له فطره بقوله لا يبيح له فطره ولا يبيح
لا يسمى جماعا فانه يحصل الجماع الذي هو اذ دخل جميع الحشفة اليه وهي مفطرة
وفيها الرطوبة التي يتصور منها وصورتها بالجماع بانه يوجب فيها الرطوبة
او مكرهة غير مستحقة او تذكر وتقدر على الدفع وتستدبر ففسادها فيها
بالجماع لان الرطوبة بالجماع جماع مع انها لا كفارة عليها لانه لم يوصفها
في الخبر الا الرطوبة بالجماع وجماع الرطوبة وشروطه وقولنا لا حل الصوم لغيره
من مسافر او مريض زنا او جامع حليلته بغير بنية الترضع فلا كفارة عليه
فان اشبهه لا حل الزنا او لا حل الصوم مع عدم بنية الترضع لانه لا حل الصوم
فالتقول اي العين يتناولها بالجماع التمام قد في الرطوبة الزنا يفتي
بما صرح به المرأة لا كفارة عليها ولا ضامة الي ذكر هذا ولعله في الرطوبة
فرعه على القول بلزومها فتعبر به ثم انه على القول الرابع وعلم مما ذكره انه
لا يتصور فطر المرأة بالجماع فانه ما قال اي له انها فقط بدخول بعض الحشفة
وذلك لا يسمى جماعا فانه يحصل الجماع الذي هو اذ دخل جميع الحشفة الا وهي
مفطرة وفيها الرطوبة يتصور فساد صومها بالجماع بان يوجب فيها نائمة
او نائمة او مكرهة غير مستحقة او تذكر وتقدر على الدفع وتستدبر
ففسادها فيها بالجماع لان استدامة الجماع جماع مع انها لا كفارة عليها لانه
لم يوصفها في الخبر الا الرطوبة بالجماع وزيفوه اي ردوه او غلطوه
او ضعفوه اي التقييد بخروج ذلك اي فطر المرأة وان كان له ربح
زوجات

فاجام

اي على القول بالصحة في قولنا لا كفارة بالجماع التمام

بشبهة

زوجات وان كان يات بكل مرة لحمة الوقت ومن ثم لو تكرر الجماع في يوم واحد
وهو صائم في غير رمضان فرضا لا كفارة عليه قطعا ولا اثم عليه الا في المرأة الواجبة
لقطوعه العزيم لا يسقط الكفارة او وانما يسقطها بعد وجوبها بعد امور
لان ثمة طهر والموت اثنا النهار وطول الجنون وانتقاله الي بلد اخر فيه معتدين
مطلوعه مخالفا لمطلع بلده الذي وجبت عليه فيه الكفارة وكذا لو جامع في بلد
يوما لا يجب عليه صوم يومه عمدا فانقلبه الي بلد اخر لم يوجب عليه في المطلق
فداهم صياما فانه كفارة ايهما كما قاله م ورويت سقطت الكفارة ثم عاد
لمحل الذي وجبت عليه فيه فانه لا يوجب الوجوب لان السابق لا يوجب هكذا
نقل عن تقريره وهو ظم ورايت بها مش بخط دعوى الا فاضل لو اذ قبل
الغروب الي البلد تبين انه لم يخرج عن محله وانفك ولو تسبب في الجنون
هل يكون سقطا اوله كالردة وقضية القليبية لا يجوز قال شيخنا سلطان
انها لا تسقط اى وعبارته عن ش ويقرها او يقرى بالجنون نهارا بعد
الجماع كان القى نفسه من مشاهق فحج بسببه هل يسقط الكفارة او لا
فيه نظر والا فرب فيه سقوط الكفارة لانه وان تقرب به لم يصدق عليه
انه افسد صوم يوم لانه بجنونه خرج عن اهليته المصوم وان ابر بالسبب
الذي صار به بجنونا هو كراهته في جانيته علم من فقول الله والسنة التي
محلها ما لم يسافر الي بلد مطلقه مخالفا لغيره ما صرحت رتبة من الكفارة
اخرجت على الجماع اي بعد اوجبة ولما كان الملك كالكفارة في الرقبة والفتق يزيله
عنه هذا العضو الذي هو محل الفطر فان لم يجدها اي حسابات
لم يجدها اصله او شرعا بان لم يجد ثمنها او وجودها ابتداء بكثر من ثمن
مثلها فيه تنزيه هدية لانه صدقة التطلع ان تحمل البني حسب المصلحة
عليه وسلم كالفرق ما يجب له بيتها الا ما نافية تجارة واهل بيت
بالرفع اسمها واحوج بالنصب جنسها وبين طرف الاحوج وفي صرح شيخ
انه حال حال في حاله صفة وبتنوعه وجرافوا كما هي انت معناه اجاز العلماء
ويصح ان تكون ما نافية مهيمنة وبين خبر مقدم واهل بيت مستدا
مؤخر والوجوب بالرفع صفة اهل حتى بدت اناياه هذا من غير
الغالب والقالب تشبهه عليه الصلوة والسلمه قال ابو بصير

من